

بناء الدولة الوطنية على إثر النزاعات المسلحة في ظل التدخلات الأجنبية  
دراسة حالي ليبيا وسوريا

**Building the national state in the wake of armed conflicts in light of foreign interventions  
The case study of Libya and Syria**

الدكتور بن غربي ميلود

**BENGHARBI MILOUD**

استاذ محاضر قسم أكاديمية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة الجلفة. الجزائر

**m.bengharbi@univ-djelfa.dz**

تاريخ الاستلام: 2021/07/18 تاريخ القبول: 2021/11/07 تاريخ النشر: 2021/12/31

**ملخص:**

بقيت الدولة الوطنية في كل من ليبيا وسوريا في موقعها دون تطوير فعلي داخلي قادر على مجابهة التغيير في وعي الشعوب و عجزت عن تحقيق اجماع وطني كامل ، بل تراجعت، عن مجارة التقلبات الجارية في توازنات النظام الدولي والإقليمي ، وهو ما ساهم في تعرض هاتين الدولتين لمختلف اوجه التدخل الاجنبي . خصوصا في ظل تعدد مظاهر التدخل الدولي ، وفقا لعدة أساليب تسمح للدول، لاسيما الكبرى منها أن تطبقه ، وهو ما تم بالفعل في كل من سوريا وليبيا ، وعليه تم تناول التساؤل الآتي في هذه الورقة البحثية : ما هي اهم صور التدخل الاجنبي في كل من سوريا وليبيا ؟ وما طبيعته ؟ وما هي ابرز انعكاساته على بناء الدولة الوطنية ؟ و للتحقق من مدى صحة ذلك، والإجابة على التساؤل المطروح تم الاعتماد على المنهجين التحليلي و المقارن لإختبار صحة الفرضيتين اللتين قمنا بوضعهما، وكذلك تم تبني خطة من أربع مباحث . لتتوصل الدراسة في نهاية المطاف إلى انه لا يزال من الصعب اعتبار التدخل مهما كان نوعه شرعيا بموجب القانون الدولي لكونه يتعارض مع مبدأ رئيسي، وهو سيادة الدولة. كما أن بناء الدولة الوطنية يستوجب وجود ديمقراطية حقيقية.

**الكلمات المفتاحية:**

التدخل الاجنبي، السيادة ، النزاعات المسلحة ، بناء الدولة الوطنية

**Abstract:**

The national state in both Libya and Syria remained in its position without a development capable of confronting the change in the consciousness of the peoples. It failed to achieve a national consensus, and even retracted, to keep pace with the current fluctuations, which contributed to the exposure of these two states to various aspects of intervention. Especially in light of the multiplicity of manifestations of international intervention, , which has already been done in both Syria and Libya, and accordingly the following question was addressed in this research paper: What are the most important forms of foreign intervention in both Syria and Libya? And what is its nature? In answering the question posed, the analytical and comparative approaches were relied upon to test the validity of the two hypotheses that we put forward, so that the study eventually concluded that it is still difficult to consider the intervention of any kind as legitimate

**key words:**

Foreign intervention, sovereignty, armed conflict, nation-building

\* المؤلف المرسل بن غربي ميلود

تطور الوعي لدى شرائح كبيرة من المجتمع بإمكانية التغيير المؤسساتي، رفع من توقعات الشعبين الليبي والسوري تجاه الحالة العادلة التي يأملان في إنجازها على أرض الواقع، وهو ما وسع الفروقات بين الحالة الراهنة والحالة الممكنة بالنسبة إليهم، كما لعب الجانب الديمغرافي دورا هاما في زيادة الضغط باتجاه التغيير، إذ ظهرت أجيال فتيّة التحقت بالتعليم واطلعت على تجارب دول أخرى عبر توفر المعرفة والمعلومة من خلال قنوات الاتصال الحديثة و تفاعلهم بشكل أكبر فيما بينهم ، مما رفع سقف الطموحات لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية. والذي تزامن مع احتدام الصراع على السلطة وعليه قد يكون من المهم التطرق لذلك في هذه الدراسة من خلال التعرض لمختلف أوجه التدخل الاجنبي الناجم عن ذلك النزاع في كلا البلدين.

اذ تتمثل أهمية الدراسة واهدافها في انه ومع وصول حالة الصراع إلى أعلى مستوياتها في كل من ليبيا وسوريا، بدأت التدخلات الدولية والإقليمية في الشأن الداخلي لهذين البلدين العربيين ، وتم تبريره في مناسبات عدة بالرجوع إلى مفهوم التدخل الانساني، وهو ما يشمل على فكرة أنه بالرغم من عدم السماح بالتدخل في بلد ذا سيادة، الا أنه يتوجب استثناء عندما يكون استجابة لحالة انتهاك حقوق الانسان، ومع ذلك لا يزال من الصعب اعتبار التدخل مهما كان نوعه شرعيا بموجب القانون الدولي لكونه يتعارض مع مبدأ رئيسي وهو سيادة الدولة. وعليه من الممكن طرح الاشكالية التالية: ما هي صور التدخل الاجنبي في كل من سوريا وليبيا ؟ وما طبيعته ؟ وما هي ابرز انعكاساته على بناء الدولة الوطنية ؟ وللاجابة على هاته الاشكالية قد يكون من المهم طرح الفرضيتين التاليتين **الفرضية الأولى :** يوجد العديد من مظاهر التدخل العسكري في كل من سوريا وليبيا وهي تسهم في بناء الدولة الوطنية. **الفرضية الثانية** يوجد العديد من مظاهر التدخل العسكري في كل من سوريا وليبيا وهي تحول دون بناء الدولة الوطنية.

وللاجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيتين قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي و المقارن ، حيث يعتمد المنهج التحليلي على تفكيك العناصر الأساسية للموضوع محل البحث، ومن ثمّ دراسته بأسلوب متعمق، وعلى ضوء ذلك يتم استنباط الأحكام أو قواعد؛ ويمكن عن طريقها إجراء تعميمات تساعد في حل إشكالية الدراسة، اما المنهج المقارن فيعتمد على المقارنة في دراسة الحالتين الليبية والسورية ، حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما بواسطة مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية ، المتعلقة بالظاهرة قيد الدراسة .وللمضي قدما في المخطط العام للبحث قمنا بتقسيم الدراسة الى اربعة مباحث ، و في كل مبحث مطلبين .

تناولنا في المبحث الاول: إطار التدخل العسكري الاجنبي في ظل وجود الدولة الوطنية، في مطلبين هما المطلب الأول: المقاربة المفاهيمية للتدخل والدولة الوطنية ، المطلب الثاني: التفسير النظري للتدخل الاجنبي . ووصفنا في المبحث الثاني: النزاع الداخلي المسلح في كل من ليبيا وسوريا، في مطلبين هما المطلب الأول: التدخل العسكري الاجنبي في ليبيا، المطلب الثاني: التدخل العسكري الاجنبي في سوريا. وعالجنا في المبحث الثالث: مستويات التدخل الأجنبي وانعكاساته على مؤسسات الدولة الليبية. في مطلبين هما المطلب الاول: مستويات التدخل الأجنبي في ليبيا، المطلب الثاني: انعكاسات التدخل الأجنبي على مؤسسات الدولة الليبية وقمنا في المبحث الرابع برصد: مستويات التدخل الاجنبي وانعكاساته على مؤسسات الدولة السورية. في مطلبين هما المطلب الاول: مستويات التدخل الأجنبي في سوريا، المطلب الثاني: انعكاسات التدخل الأجنبي على مؤسسات الدولة السورية

## 2. المبحث الاول : إطار التدخل العسكري الاجنبي في ظل وجود الدولة الوطنية

الدولة الوطنية تمثل في واقع الامر وفي كل المجتمعات الانسانية الركن الاساسي الفاعل في السيادة المجتمعية ، لما يمكن تسميته المستوى السياسي الحاكم، كونها وحدها تحتكر العنف المشروع وهي بهذا المعنى تمتلك اجهزة الدولة المستقلة نسبيا على الساحة العالمية والإقليمية وفي تفاعلات العلاقات الدولية المختلفة .

### 1.2 المطلب الأول: المقاربة المفاهيمية للتدخل والدولة الوطنية

يستحوذ جهاز الدولة المستقل بشكل معين داخل العلاقات الاجتماعية على ضوابط وأنظمة تحدد أشكال مؤسسات الدولة وما يحدد طبيعتها باعتبارها أداة لممارسة السياسة في نهاية المطاف هو وظيفتها باستخدام ادواتها لتكريس القوانين وحماية أمنها واستقرارها.<sup>(1)</sup> و عليه يبدو أن مفهوم التدخل العسكري في هذا السياق من المفاهيم المثيرة للجدل في العلاقات الدولية لأنه يقوم على تصور حق الدولة أو مجموعة من الدول في التدخل عسكريا في دولة أخرى لمنع أو وضع حد لانتهاكات معينة.<sup>(2)</sup> أو لتحقيق مصالح خاصة لتلك الدول المتدخلة.

وتتنوع مظاهر التدخل الدولي على الساحة الدولية وفقا لعدة مناهج وطرق تسمح للدول، لاسيما الكبرى منها أن تمارس هذا التدخل اعتمادا على مختلف القوانين الدولية التي تشرع ذلك، إلى أن الأمر يبقى متعارضا مع المبادئ الاساسية للدول وهي المساس بسيادتها من خلال تلك الخروقات تحت أطر ومسميات شرعية تأطر العملية، والتي يتم اللجوء لها في حال المساس أو الاخلال بالأمن والسلم الدوليين، وعليه تلجأ هذه الدول للحفاظ عليه بأشكال مختلفة، إما باستخدام الطرق السلمية كتقديم مساعدات للأطراف المتضررة، أو الطرق القسرية باستخدام القوة العسكرية.<sup>(3)</sup>

### 2.2 المطلب الثاني: التفسير النظري للتدخل الاجنبي

على المستوى التحليلي، توجد مدرستان فكريتان تتناول التدخل هما المدرسة الواقعية، التي ترى أن عدم التدخل هو السبيل الوحيد لحماية سيادة الدولة، وأن أي تدخل يجب أن يستوفي شروطا محددة. والمدرسة الثانية هي المدرسة المثالية وترى أهمية وضع حد لسيادة الدولة كسبيل وحيد لتأمين وحماية حقوق الانسان، حيث يرى مؤيدو هذا الفكر أن مفهوم السيادة قد يستخدم وسيلة للقمع<sup>(4)</sup> ويعتقد منضرو الفكر الواقعي أن حماية المصلحة الوطنية بحد ذاتها هي واجب أخلاقي، وبذلك يكون التدخل ملائما في حال ضمان مصلحة الدولة بحد ذاتها. والتدخل على هذا الأساس لا يكون إلا في حالتين وهي: اقتراف المذابح واستعباد المواطنين فهاتان الحالتان تؤكد أن وقوع خلل في الموازنة بين الحاكم والمحكوم أو بين الدولة والمواطن ، وهذا الخلل الحاصل يسوغ التدخل أثناء وقوع الخلل وليس بعده.<sup>(5)</sup>

وفي المقابل تشدد المدرسة المثالية على أهمية الحد من سيادة الدولة للحفاظ على حقوق المواطنين على الصعيد العالمي، فالعلاقات الدولية يجب أن توسع دائرة اهتمامها لتشمل البعد الانساني للتدخل لضمان مصلحة الفرد داخل الدولة، وبذلك فالتدخل العسكري الانساني أحدث تفسيراً في مفهوم سيادة الدولة من السيادة كسلطة إلى السيادة كمسؤولية.<sup>(6)</sup> وتأتي أهمية الاتفاق على ضوابط قانونية دولية تقنن استخدام القوة المسلحة، من ضرورة تعزيز مبدأ سيادة القانون، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول وحصر

التدخل في الشؤون التي تكون من صميم سلطاتها الداخلية.<sup>(7)</sup> حيث أن القاعدة العامة تقتضي تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وحضر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، وهي مبادئ كفلها ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية.<sup>(8)</sup>

ولعل التدخل العسكري لحماية الانسان أو حقوق مواطني دولة ما من الانتهاكات التي تمارسها السلطات الحاكمة تخضع للقانون الدولي لحقوق الانسان (حقوق الانسان وقت السلم). وتدخلات القانون الدولي الانساني، الذي يهتم بالإنسان أبان النزاعات المسلحة، فبالرغم من أن كلا القانونين يهتمان بالشخص الانساني، كما ينشقان من الأصل المشترك ألا وهو القانون الدولي العام، رغم تطورهما بشكل منفصل عن بعضهما البعض ، وقد تأكد الانفصال جليا بين كلا القانونين في الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، فالإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948 لم يتطرق إلى حقوق الانسان في النزاعات المسلحة، كما أن اتفاقيات جنيف لعام 1949، لم تتطرق إلى احترام حقوق الانسان.<sup>(9)</sup> في وقت السلم، بل لحقوقه اثناء النزاعات المسلحة.

### 3. المبحث الثاني : النزاع الداخلي المسلح في كل من ليبيا وسوريا

تختلف ظاهرة النزاعات عن باقي الظواهر في العلاقات الدولية ، وهذا راجع إلى تنوعها وكثرة ابعادها وتعقد الاسباب المؤدية لها، لذلك يركز النزاع على نقطة جوهرية وهي اختلاف وجهات النظر لكل من الاطراف والفواعل الدولية، لاسيما وأن النزاع قد يأخذ ابعادا قانونية، أو سياسية حسب طبيعة الخلاف.<sup>(10)</sup> هذا والملاحظ أن مفهوم النزاع في بعده التقليدي ركز على الدولة، كمستوى تحليل ولكن في ظل تحديات العولمة وتلاشي الحدود اصبحت مسألة الفصل بين ما هو داخلي وخارجي أمر في منتهى الصعوبة، فكل نزاع له تداعيات على المستوى المحلي بشكل خاص والمستوى الدولي بشكل عام.<sup>(11)</sup>

ولعل افتقار النزاعات المسلحة الداخلية لضوابط موضوعية يمكن من خلالها التمييز بينها وبين الصور المشابهة لها نتج عنه تعدد مناهج معالجة مفهوم النزاعات المسلحة الداخلية لذلك حاول الفقه الدولي تحديد مضمونها مضيقا فيه تارة وموسعا فيه تارة أخرى.<sup>(12)</sup> ويعتبر النزاع المسلح الداخلي اوسع مفهوما من الحرب الاهلية، إذ عرفه البعض بأنه كل نزاع يحدث داخل حدود الدولة، و تم تعريفه بأنه كل نزاع يتميز بالطابع الجماعي، وحد أدنى من التنظيم بغض النظر على مدة النزاع، أو ان يسيطر المتمردون على جزء من الاقليم، وقد عرف آخرون النزاع المسلح الداخلي بأنه النزاع الذي ينشب داخل اقليم الدولة بين السلطة القائمة من جانب وجماعة الثوار أو المتمردين من جانب آخر.<sup>(13)</sup>

### 3.1 المطلب الأول :التدخل العسكري الاجنبي في ليبيا

قبيل انطلاق الثورة في فيفري 2011 استدعى الليبيون ذكرى الاحتجاجات التي وقعت في 17 فيفري 2006 أمام القنصلية الإيطالية في بنغازي على خلفية الرسوم المسيئة للنبي محمد (ص) والتي قمعتها السلطات وسقط نتیجتها 10 قتلى إلى جانب اعتقال 150 شخص فاستبق النظام الليبي هذا الحدث يوم 15 فيفري عام 2011 باعتقال محامي أسر ضحايا مجزرة سجن أبو سليم الذين اعتادوا على الاعتصام بين الحين والآخر<sup>(14)</sup> فخرجت مظاهرات عفوية في بنغازي تطالب بالإفراج عن المحامي قابلهما النظام بقمع شديد أودى بحياة العديد من المتظاهرين السلميين، وقد دان مجلس الامن الدولي في 23 فيفري 2011 استخدام العنف في ليبيا ودعا السلطات الليبية إلى الوقف الفوري لأعمال العنف ضد المتظاهرين ومحاسبة المسؤولين عن الهجمات التي تستهدف المحتجين.<sup>(15)</sup> وكما هو منصوص عليه في القانون الدولي فإن التدخل في ليبيا ألتخذ قراره بموافقة صريحة من الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن لعقاب المسؤولين في ليبيا وحماية المدنيين وعلى رأس هؤلاء المسؤولين معمر القذافي الذي رغم التحذيرات الدولية استمر في استخدام الطائرات

والأسلحة الثقيلة المختلفة ضد المدنيين العزل من أجل قمع ثورتهم، وتفاقت الأوضاع مما دفع بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الليبي إلى مناشدة المجتمع الدولي بأن يتحرك ويفرض حضرا جويا على ليبيا لإنقاذ المدنيين من القصف الجوي.<sup>(16)</sup>

### 2.3 المطلب الثاني: التدخل العسكري الاجنبي في سوريا

شهدت سوريا منذ شهر مارس 2011 واحد من أخطر التحديات في تاريخها الحديث، يتمثل هذا التحدي بأزمة اجتماعية سياسية عميقة تصاعدت لتصل إلى نزاع داخلي مسلح، وقد كشفت هذه الأزمة عن تعقيد العوامل الداخلية فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، على المستويين الداخلي والخارجي، غير أن الحراك الاجتماعي في سوريا كان ودون أدنى شك سياسيا بامتياز، فمنذ الوهلة الأولى ثمن هذا الحراك من قيمة الحرية التي شكلت مطلباً لمعظم الاطراف على مختلف اشكالهم وتحدياتهم، وقد تحولت الحرية لتصبح تعبيراً عن جوهر الأزمة، المتمثلة بالحرمان من الحريات السياسية، وغياب مؤسسات تمثيلية كفؤة وشفافة.<sup>(17)</sup>

لقد تم في سوريا حصر السلطة بشخص الرئيس الذي منع التداول السلمي للسلطة، نتيجة التعديلات التي أجريت على الدستور، فقد تمكن الرئيس حافظ الأسد من الانفراد بالسلطة خلال ثلاثة عقود، وحكم سوريا حكماً فردياً مطلقاً معتمداً على الجيش والامن بدرجة رئيسية، كما سيطر على مؤسسات الدولة وضخم دور الأجهزة الأمنية التي أضحت تصوغ الحياة السياسية<sup>(18)</sup>، وقد بدأت الأزمة السورية في محافظة درعا إثر الاحتجاجات التي نشبت رداً على اعتقال أطفال قاموا بكتابة شعارات تنادي بإسقاط النظام على جدران مدرستهم<sup>(19)</sup>. وعليه أعلن عن تشكيل الجيش الحر في تركيا بتاريخ 2011/07/29 برئاسة رياض الأسعد وعدد من الضباط العسكريين المنشقين عن المؤسسة العسكرية والجيش ليكون إطاراً تنظيمياً يواكب تنامي العمل المسلح ضد قوات النظام خاصة بعد تصاعد وتيرة العنف المسلح اتجاه الشعب السوري.<sup>(20)</sup>

### 4 المبحث الثالث: مستويات التدخل الأجنبي وانعكاساته على مؤسسات الدولة الليبية

باتت عملية بناء نظام سياسي جديد في ليبيا على أساس المواطنة محوره الشعب شبه مستحيلة، وذلك بفعل التجهيل السياسي والقيم القبلية والعصبية التي نشأ عليها الشعب الليبي وتصوره إلى الدولة التي باتت بالنسبة إليه أداة لنظام أمني يعمل جله لأجل شخص حاكم يعمل على قهر إرادة الشعب، حيث حرص النظام على حذف كل القيم الإنسانية وبث روح التعصب وزرع بذور الفتنة والشك بين أفراد المجتمع.<sup>(21)</sup>

### 1.4 المطلب الاول: مستويات التدخل الأجنبي في ليبيا

لعل التحدي الأكبر الذي واجه ليبيا بعد انهيار نظام معمر القذافي هو غياب مؤسسات الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية في خضم ضعف الأجهزة الأمنية، مقابل انتشار كثيف للسلاح ووجود الآلاف من المسلحين في الساحة رافضين تسليم أسلحتهم إلى حين تلبية مطالبهم المختلفة، والتي على رأسها المشاركة في قيادة البلاد، فبسبب الانفلات الأمني الذي تعاني منه هذه الدولة أضحت تلك الميليشيات مصدر تهديد لمؤسسات الدولة الليبية، إذ تفاقت على إثرها التجاوزات لحقوق الإنسان، وعدم احترام القانون وممارسة عمليات التعذيب والقتل مما أدخل البلاد في أتون الحرب الأهلية<sup>(22)</sup> كانت المشكلة الأخطر التي تواجهها ليبيا هي انعدام الأمن، فقد كان لإنعدام الأمن تداعيات سلبية في مختلف المجالات، وبالتالي قوض انعدام الأمن هذا الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات سياسية وإدارية

فاعلة، وسهل تنامي المجموعات الاجرامية والجهادية ضمن القطر الليبي، وفي المنطقة على نطاق أوسع<sup>(23)</sup> فقد نشأ انعدام الأمن في المقام الاول عن فشل الجهد الدولي الرامي الى نزع سلاح الميليشيات المتمردة وتسريحها، كما لم تتقيد العملية الدستورية في ليبيا بأي جدول زمني تم تحديده<sup>(24)</sup>، ومع ذلك فإن فرص نجاح العملية الانتقالية في ليبيا ليست بالقائمة، وما قد يعزز هذه العملية القدرة على تجاوز الازمات، حيث استطاع الليبيون ازاحة نظام القذافي، والاحساس بالهوية الليبية، والرغبة في انشاء مؤسسات الدولة الديمقراطية، ثم هناك عائدات ليبيا الوفيرة من النفط، والتي اذا تمت ادارتها بشكل جيد يمكن أن تساعد في اعادة بناء الدولة والمؤسسات الوطنية.<sup>(25)</sup>

#### 2.4 المطلب الثاني: انعكاسات التدخل الأجنبي على مؤسسات الدولة الليبية

من المرجح أن تكون المواطنة اجابة حقيقية عن توترات الحرية والهوية، وقاعدة لترتيب الانتماءات ومشروعاً لتوطين الحداثة السياسية والديمقراطية في ليبيا، فتغدو دولة المواطنين عنوان فكرياً آخر للدولة الوطنية في زمن ما بعد الثورة والتدخلات الاجنبية.<sup>(26)</sup> فعلى مستوى التدخل الغربي في الشأن الليبي تجدر الاشارة إلى وجود خلافات بين الدول الغربية حول مرحلة ما بعد الحرب ، أي الاعمار في مثل هذه الازمات فوجد: "فرنسا وتأخرها في الائتلاف الدولي المناهض للعراق 1991، ورفضها لغزوه في عام 2003 أضرب بمصالحها وعلاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي أرادت أن تكون هي أول من يقتسم غنيمة ما بعد التدخل في ليبيا وعليه كانت أكثر المتدخلين في الشأن الليبي".<sup>(27)</sup> كما ظهر تدخل الولايات المتحدة الامريكية تحت غطاء أممي ينادي بإحترام حقوق الانسان وأن تدخلها في واقع الأمر تحت مظلة مجلس الأمن.

أما بالنسبة إلى روسيا فإنها اتهمت الأطراف المتدخلة في ليبيا بأنها تجاوزت تفويض المنظمات الدولية، وأنها تقوم بتنفيذ مارب سياسية خاصة بها من أجل إحداث تغيرات جيوسياسية في المنطقة المغاربية.<sup>(28)</sup> وبخلاف العلاقات القديمة التي كانت بين روسيا ونظام القذافي فإن موسكو تعاملت مع المرحلة الجديدة في ليبيا بكثير من الحذر، في الوقت ذاته سارعت فيه عدة دول غربية بالتقارب مع الميليشيات غير المنضبطة التي تركزت في طرابلس ومدن الغرب الليبي، كما تعهدت روسيا بتوحيد ليبيا وبث روح الحوار فيها لتقريب وجهات النظر بين الفاعلين فيها ، وعموماً هناك مخاوف غربية من التدخل الروسي في الشأن الليبي<sup>(29)</sup> وتمكنت تركيا وهي أحد الفاعلين الرئيسيين في البحر الأبيض المتوسط في ظل حكومة العدالة والتنمية من التدخل في ليبيا بعدما وجدت فرصة بغرض الاستقطاب ومد النفوذ بين الجماعات المتصارعة وذلك بالاستثمار في تيار الاخوان المسلمين على أمل انعاش تيار الاسلام السياسي.<sup>(30)</sup>

بينما على مستوى التدخل العربي، وبالتحديد في الدور الذي مارسته دول الخليج العربية خلال الازمة نجد انها تجاوزت دعم الثورة في المجال السياسي، بل تجاوزته ليشمل الدور العسكري خاصة من جانب سلاح الجو الخليجي، لاسيما من دولة الامارات العربية المتحدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى شكلت قطر وسيطا خلال مشاركتها في الانتفاضة الليبية من خلال تقديم الدعم اللوجستي، حيث قامت بتزويد ثوار ليبيا بالأسلحة والمعدات وقدمت التدريب للمشاة.<sup>(31)</sup>

ومدت الامارات العربية المتحدة نفوذها في الملف الليبي من خلال دعمها الى اللواء المتقاعد خليفة حفتر بالمال والسلاح لتقويض حكومة الوفاق الوطني، ويذكر أن تقارير تابعة للأمم المتحدة كانت قد دانت عمليات انتهاك حضر الاسلحة في ليبيا من خلال تهريب السلاح والمقاتلات عبر البوابة المصرية. وذلك منذ تاريخ 2015 وصولاً إلى 2020.<sup>(32)</sup> وتجدر الاشارة إلى أن دولة قطر دعمت بدورها اعلاميا وعسكريا وماليا الفصائل المناوئة للمشير حفتر، وبالتالي للامارات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

أما بالنسبة لدول الجوار الليبي، فإن مصر حاولت احتواء نظام خليفة حفتر لتحقيق أكبر استفادة اقتصادية من البترول الليبي كما أكدت استعدادها التام لخوض الحرب في ليبيا في حال تمكنت حكومة الوفاق من السيطرة على باقي الأراضي الليبية في الشرق، علاوة على محاولة بناء الدولة الوطنية الليبية وفق تطلعات النظام المصري في سبيل مواجهة ما يعتبره الجماعات الإسلامية المتطرفة ومنع تمددها إلى مصر عبر الحدود<sup>(33)</sup> ولا يكاد التدخل الجزائري يختلف عن نظيره المصري، من ناحية تصوره لمواجهة تسلسل الجماعات الإرهابية وتهريب السلاح إلى الحدود الجنوبية الشرقية، حيث توجد معظم حقول النفط والغاز، وإن فضلت الدبلوماسية الجزائرية التنسيق دائما مع نظيرتها المصرية والتونسية متوخية في ذلك عدم اتهامها بالتدخل في شؤون الغير. وتعتبر تونس أكثر دول الجوار تضررا من تردي الأوضاع في ليبيا كما أن تداعيات الأزمة الليبية انعكست على الحياة السياسية بالداخل التونسي، لهذا فهي أشد اقتناعا بأن ثمة دورا عليها القيام به في ليبيا، للإسهام بعودة الاستقرار إلى جارتها الجنوبية، وبناء دولة وطنية ذات مؤسسات ديمقراطية بأسرع وقت ممكن.<sup>(34)</sup>

إن ما حدث في ليبيا يتجاوز الخلاف الذي يقع بين السلطة الحاكمة والمعارضة السياسية في المناطق التي شهدت ازمت سياسية، وتطورت إلى نزاع مسلح ثم تدخلات اجنبية غداها بروز الجهوية والقبلية، والتي من أهم مظاهرها ارتفاع اصوات الفاعلين باسم مناطقهم وقبائلهم، والتنافس بينهم في ما يتعلق بدور كل منطقة أو قبيلة، في العملية السياسية على خلفية مواقف كل منها ما يجعل الخروج بالقرارات التوافقية يتطلب فترة زمنية كبيرة وذلك لأخذ رأي جميع الأطراف.<sup>(35)</sup> علاوة على رغبة الاطراف الدولية المتدخلة في الشأن الليبي الحفاظ على مكاسبها الاقتصادية، من خلال التدخل تحت ذريعة إعادة اعمار ليبيا من أجل الهيمنة على الاقتصاد الليبي والنفط الذي يعتبر المحرك الاقتصادي الاساسي فيها. وذلك بواسطة اقتسام حقوق استغلال النفط بواسطة المؤسسات التابعة لهذه الدول، والسعي للحصول على تسهيلات من الحكومة الليبية، مما يجعل هذه المؤسسات تمتلك نوع من الحرية والحماية، ويجعلها تدر ارباحا طائلة للدول الخاضعة لها على حساب مقدرات الدولة الليبية وشعبها.<sup>(36)</sup>

## 5 المبحث الرابع: مستويات التدخل الاجنبي وانعكاساته على مؤسسات الدولة السورية

أمام حالة الفشل في سوريا واستمرار النظام في رفض المبادرات الاقليمية والدولية وتغليب منطق العنف تم التوجه الى منطق العنف المضاد بخيار تسليح المعارضة، فكانت النتائج فادحة، ثم إن بناء دولة ديمقراطية جديدة بدستور توافقي، وعقد اجماع جديد تحفظ فيه حقوق الاقليات أمر غير مضمون فقد يقود التغيير في سوريا إلى صعود تيارات لا تؤمن بالديمقراطية وتبرر اختطاف الدولة ومؤسساتها تحت ذريعة تحرير الجولان<sup>(37)</sup>

### 1.5 المطلب الاول: مستويات التدخل الاجنبي في سوريا

عبر عن التدخل الدولي في سوريا اتجاهين رئيسيين هما: الاول داعم ومساند للنظام السوري، وهو التدخل الروسي والصيني والايрани، أما الثاني فهو الداعم والمساند لفصائل المعارضة، وهو المحور الاوربي والامريكي والتركي والخليجي، لكن هذا المحور افتقد الى التنسيق وتوحيد الجهود، مقارنة بمحور حلفاء النظام<sup>(38)</sup> فبالنسبة إلى الاتجاه المؤيد للنظام، فإن ايران ترى ان سقوط نظام الاسد سيمثل انهاء لمشروعها الاقليمي بالكامل، وهو ما يعني ضياع جهد عقود من الزمن في الاستثمار السياسي والمالي والأيدولوجي في المنطقة العربية، إضافة الى انقاص نفوذها في لبنان وفلسطين.<sup>(39)</sup> وعليه تدخلت ايران بشكل مباشر في سوريا تارة لحماية النظام السوري، و

تارة أخرى لإحتوائه والوصاية عليه وتثبيت نفوذها لديه ، هذا وكانت المليشيات الشيعية المستقدمة اساسا من خارج سوريا اهم ادواتها في اطار هذا التدخل.<sup>(40)</sup> يضاف الى ذلك دعمها السياسي والمالي والاعلامي للنظام السوري، وعلى خلاف ايران وروسيا اللتين تدخلتا بشكل مباشر في سوريا فإن الصين لم تقم إلا بتوفير الغطاء السياسي والدبلوماسي لحماية النظام السوري، والقيام باستخدام حق النقض (الفيتو) عام 2011 لإجهاضتني قرار في مجلس الامن يدين نظام الاسد وكررت ذلك في اربعة مناسبات<sup>(41)</sup>، ومنذ سقوط تنظيم "داعش" في اكتوبر 2017 فمن المرجح أن يظهر الدور الصيني في اعادة إعمار سوريا وبناء دولتها الوطنية، وادخال دمشق ضمن استراتيجية "طريق الحرير"<sup>(42)</sup>

أما روسيا فإنها تصر على ان طبيعة وجودها العسكري في سوريا لم يتغير، وأن معظمه يتشكل من خبراء يقدمون المساعدة في ما يتعلق بإمدادات الاسلحة الروسية الى سوريا، والمشاركة في قصف مواقع عسكرية تابعة للمعارضة المسلحة في جبال اللاذقية وإدلب وحلب<sup>(43)</sup> وتقوم المقاربة الروسية لما آلت اليه الاوضاع في سوريا كما جاء في جنيف (1) و(2) وكما ورد في خطاب بوتين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: "على أن فراغ السلطة الذي نشأ في بعض بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا سمح بظهور مناطق فوضى، بدأ المتطرفون والارهابيون في شغلها على الفور".<sup>(44)</sup> وأنه بإمكان تأهيل النظام السوري عبر اصلاح سياسي شامل والوصول إلى حل وسط من أجل استكمال بناء مؤسسات الدولة السورية وارساء دولة القانون.<sup>(45)</sup>

أما على صعيد الاتجاه الثاني المناوئ للنظام السوري، كانت دول الخليج وتركيا أبرز الفاعلين على الساحة السورية ، غير أن انقسامها ظهر بين دول الخليج في التوصل الى ماهية الجماعات المعارضة التي ينبغي دعمها، وعكس ذلك في الواقع الدوافع المختلفة من أجل الاطاحة بنظام الاسد، كانت هذه الفجوة الرئيسية بين السعودية وقطر، فهذا الانقسام من دون شك كان له الأثر الحاسم على مسار الصراع<sup>(46)</sup> وكانت العلاقات القطرية - التركية - طوال فترة الصراع، عززها في وقت مبكر احتضان قطر للمجلس الوطني السوري، حيث يعد أول مضلة موثوقة للمعارضة ساهمت تركيا في إنشائه، ورعت قطر من خلال شبكة جمعات الاخوان المسلمين وتسريب الدعم المادي من خلال وسطاء جعل جماعة الاخوان في سوريا واحدة من أقوى التكتلات في المجلس الوطني والاكثر نفوذا. سياسة قطر هذه سممت علاقاتها مع جيرانها<sup>(47)</sup>

بينما مثل التدخل التركي محاولة من انقرة لضمان استمرارها كجزء من الترتيبات الامنية والسياسية التي عكف الروس والامريكيون على صوغها حول سوريا، حيث أرادت تركيا أن تكون جزء من الحرب، وفاعلا سياسيا في أي حل سياسي للأزمة السورية بصفتها تستقبل ملايين السوريين على اراضيها من جهة ومتضررة من استمرار حالة الصراع والفوضى واختيار الدولة الوطنية في سوريا<sup>(48)</sup> وتبنت الولايات المتحدة الامريكية سياسة الاحتواء والقيادة من الخلف، وهو الحد الأدنى من الفاعلية لإظهار قيامها بما يكفي لتفادي الانتقادات والضغوط الداخلية الحادة، ويختصر تدخلها لمعالجة الأزمة السورية وما ترتب عنها من زعزعة للاستقرار في المنطقة، بما خدم أولوياتها، وهو الحد من النفوذ الإيراني ومكافحة الارهاب، وعليه يفضل حلفائها في المنطقة متضررين من تذبذب موقفها إزاء ما يجري في سوريا غير ان عودة الجمهوريين برئاسة دونالد ترامباشرو مخططا هو عقوبات قيصر لا يختلف في جوهره عن العقوبات الذكية التي عصفت بنظام صدام حسين بالعراق وعجلت باسقاطه<sup>(49)</sup>، وحصر الاتحاد الاوروبي استراتيجياته في تضيق الخناق الاقتصادي والعسكري على الحكومة السورية، إثر فرضهم حصارا لقطاعات سوريا العسكرية والصناعية والتجارية<sup>(50)</sup>، إلا أن هذا الحزم لم يؤدي إلى السلم والاستقرار في سوريا، ويسهم في التوصل إلى تسوية من شأنها بناء دولة ديمقراطية في سوريا.



## 2.5 المطلب الثاني: انعكاسات التدخل الأجنبي على مؤسسات الدولة السورية

لعل ما عرفته سوريا من تدخلات اقليمية ودولية وحروب وصراعات يبدو في أحد جوانبه تكرارا للحروب الدينية التي عرفتها أوروبا، قبل أن تفضي في محصلتها إلى بناء الدولة الوطنية الحديثة، فلهذا من المهم الاهتمام إلى ضرورة صوغ عقد اجتماعي جديد يقود إلى بناء دولة تكون لمواطنيها نفس الحقوق والواجبات من دون أي تفرقة على أساس ديني أو إثني أو مذهبي.<sup>(51)</sup>

وبالنظر إلى الخسائر المتكبدة في الحرب السورية تدرك الأطراف المتدخلة في سوريا أنه لا بد أن تكون أهداف ما بعد الحرب محددة و واقعية فمن أجل الحصول على الدعم لجهود إعادة الاعمار يجب أن يلتمس المواطنون تحسنا في مستوى حياتهم نتيجة للمرحلة الانتقالية<sup>(52)</sup>، وبينما دعا بعض خبراء الاقتصاد التنموي إلى اتخاذ تدابير التقشف المالي والنقدي في مرحلة ما بعد الصراع من احتواء التضخم وتقليل الديون، أبرز آخرون أهمية وضع سياسات اقتصادية قصيرة الامد من شأنها الاسهام في إعادة الاموال إلى دورة الاقتصاد ، وبالتالي توفير الدخل<sup>(53)</sup>، وينبغي أن تدعم الدول المتدخلة كدول الخليج العربية لاسيما السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة، وكذلك روسيا وإيران والصين وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي المشاريع التنموية الفورية وطويلة الامد للحد من البطالة وتحقيق الرفاه الاقتصادي للشعب السوري.

## 6 . خاتمة:

لا يبدو بناء على التحليل السابق كاختبار للفرضيتين الموضوعتين للإجابة على الاشكالية المطروحة، أن بناء الدولة الوطنية وفقا لرؤية الأطراف المتدخلة في كل من ليبيا وسوريا أتى لمساعدة النخب الحاكمة على تثبيت دعائم الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان والحكم الرشيد، بل كانت مختلف تلك التدخلات تستهدف في الغالب تحقيق المصالح القطرية الضيقة لتلك القوى الفاعلة.

هذا كما تم التوصل في هذه الورقة البحثية الى جملة من النتائج ذات الصلة بالاشكالية المطروحة والتي نوردتها فيما يلي : مع اشتداد حالة الصراع ووصولها إلى أعلى مستوياتها في كل من ليبيا وسوريا، بدأت التدخلات الدولية والإقليمية في الشأن الداخلي لهذين البلدين العربيين ، وتم تبريره في مناسبات عدة بالرجوع غالبا إلى مفهوم التدخل الإنساني، وهو ما يشمل على فكرة أنه بالرغم من عدم السماح بالتدخل في بلد ذا سيادة، الا أنه يتوجب استثناء عندما يكون استجابة لحالة انتهاك حقوق الإنسان، إلا أن الأمر يبقى متعارضا مع المبادئ الأساسية للدول وهي المساس بسيادتها من خلال تلك الخروقات تحت أطر ومسميات شرعية فهذه العملية، والتي يتم اللجوء إليها في حال المساس أو الإخلال بالأمن والسلم الدوليين، قد تلقى رفضا ومعارضة ، وذلك كما حدث في سوريا وليبيا.

كما أن بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات في كل من ليبيا وسوريا، يستوجب على كل تلك الأطراف الفاعلة سواء كانت محلية أو دولية، أن ترسم ملامح بارزة لكيان الدولة، وتؤسس للمسار الديمقراطي ، إلى جانب نزع السلاح ، ودمج الميليشيات المسلحة في المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية. علاوة على تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية تشارك فيها مختلف الأحزاب والتيارات الوطنية ، حيث تعد هذه الخطوة من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها في كل من سوريا وليبيا، فهذه العملية من دون شك هي المخاض الفعلي لمستقبل الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة في كل من ليبيا وسوريا، فمن دون نجاح هذه العملية لا يمكن الوصول إلى بناء الدولة الوطنية..

## 7 قائمة المراجع:

1. - محمد فراج وجنيدي خوليفة: دور المبعوثين الدوليين للأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية. اشراف مكاي نور الدين. (العراق اغوذجا بعد 2003). مذكرة ماستر. الجلفة. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الجلفة. الموسم الجامعي 2016-2017.
2. أحمد سعيد نوفل وآخرون، الازمة الليبية إلى أين؟ فريق الازمات العربي. الأردن: مركز دراسات الشرق الاوسط.. العدد الثالث عشر. آذار/ مارس 2017.
3. أندرو بارا سيريتي وآخرون: منع انهيار الدولة في سوريا. نيويورك: [Rand corporation](http://www.randcorporation.org) .. 2017.
4. إيمان شمامي: التدخل الدولي الانساني وتسوية النزاعات الداخلية. اشراف عبد الرزاق غراف. كلية الحقوق والعلوم السياسية. أم البواقي. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.. الموسم الجامعي. 2016-2017.
5. بدر مرزوق وبوزيان أمين: التدخل العسكري لحماية حقوق الانسان ليبيا نموذجا: مذكرة ماستر اشراف خنفوسي عبد العزيز. سعيدة. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مولاي الطاهر.. الموسم الجامعي 2016/2017.
6. بول سالم وأماندا كادليك: تحديات العملية الانتقالية في ليبيا. بيروت: مركز كارنيجي للشرق الاوسط.. حزيران/يونيو 2012.
7. تويقر يمينة: انعكاس التدخل العسكري على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا. اشراف العسل نور الدين. مذكرة ماستر تخصص علاقات دولية واستراتيجية. . بسكرة. (الجزائر): كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر.
8. حسن طارق: الدولة الوطنية بعد الثورات جدل الايديولوجيا والهوية من تطابق الدولة والامة إلى دولة المواطنين. الدوحة (قطر): مجلة سياسات عربية. المركز العربي للبحاث ودراسة سياسات.. العدد 9. تموز/يوليو. 2014.
9. راجع دراسة براء ميكائيل: موقف اوروبا من الازمة السورية غياب الفعالية واقتقاد التأثير على موقع مركز الجزيرة للدراسات. متاح على الرابط <https://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04.html> تاريخ الزيارة: 12 ماي 2020. على الساعة 22:11
10. راجع مادة التدخل العسكري الانساني: دراسة في المنطلقات والابعاد النظرية. خيرة بن عبد العزيز وهشام عبد الكريم. على موقع ASPJ. متاح على الرابط: [WWW.ASPJ.CERSIT.DZ](http://WWW.ASPJ.CERSIT.DZ) تاريخ الزيارة: 2019/03/01. على الساعة: 10:00.
11. راجع مادة: "مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الدول في إطار القانون الدولي الانساني". اعداد: صحي محمد أمين. على موقع: المركز الديمقراطي العربي. متاح على الرابط. <http://damocratic.DE/P=38854> تاريخ الدخول: 02 مارس 2020. على الساعة 11:00
12. راجع مادة: الدور الصيني في الازمة السورية. على موقع الجزيرة نات. متاح على الرابط - <https://www.aljazeera.net.new2016/11/09> -الدور-الصيني-في-الازمة-السورية. تاريخ الزيارة 16 ماي 2020. على الساعة 16:13
13. راجع مادة: مفتاح الحل في ليبيا قطر والامارات. على موقع البيت الخليجي. متاح على الرابط <http://gulfhhouse.org/poste/935/> تاريخ الزيارة: 15 ماي 2020. على الساعة 17:10

14. راجع مادة: نفوذ الدب الروسي يثير القوى العربية. على موقع: بوابة افريقيا الاخبارية. متاح على الرابط <http://www.afrigatenewes.net.article/> العربية/القوى/يثير/الروسي/الدب/نفوذ/. تاريخ الزيارة: 15 ماي 2020. على الساعة 14:30
15. راجع مقال عادل الطريفي: مسألة التدخل الاجنبي في سوريا على موقع نور سوريا. متاح على الرابط <https://surianoor/article/11449>. تاريخ الزيارة: 2020/05/16 الساعة 21:20
16. راجع مقال محمود رشدي: "التدخل الصيني في سوريا بين محاربة "داعش" واستكمال "الحرير". على موقع المرجع. متاح على الرابط <https://www.almarjie/paris-com/3164> تاريخ الزيارة: 17 ماي 2020. على الساعة 18:45
17. راجع مقال: التدخل التركي في المستقبل السياسي الليبي لا ينتهي". لندن: صحيفة العرب. بتاريخ: 2019/02/09. السنة 41. العدد 11254 .
18. راجع مقال: "اربعة اسباب وراء تدخل مصر في ليبيا .القاهرة: صحيفة المصريون. بتاريخ 2017/01/13 .
19. راجع: ميثاق منظمة الأمم المتحدة والنظام الاساسي لحكمة العدل الدولية.
20. رمزي سلامة: رياح التغيير في العالم العربي (2012/2010) الثورة الليبية. دولة الكويت: مجلس الأمة .ادارة الدراسات والبحوث قسم شؤون الباحثين. أكتوبر 2012.
21. زردومي علاء الدين: التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي. اشراف لعجال اعجال محمد الأمين. مذكرة ماجستير. بسكرة (الجزائر): كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر.
22. سهام فتحي سليمان أبو مصطفى: الازمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية 2013/2011. مذكرة ماجستير اشراف ناجي صادق شرار. غزة: جامعة الازهر (غزة). الموسم الجامعي 2015/2014.
23. شيماء أبو بكر: "دراسة في القانون الدولي. شرعية التدخل العسكري لقوى التحالف العربي في اليمن". الامارات العربية المتحدة: صحيفة الخليج. في 2015/11/27.
24. عاهد فراونة وسهيل ماضي: الدور الايراني في الربيع العربي (الثورة في سوريا نموذجا). اشراف رياض الفيلة. مذكرة ماجستير. . غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية. جامعة الازهر. الموسم الجامعي 2012/2011.
25. عبد الله تركماني: نشأة الدولة السورية وتحولاتها. الدوحة (قطر) :مركز حرمون للدراسات المعاصرة.. 25 فبراير 2016.
26. ف ر: مفهوم الدولة الوطنية وعواقب الاستقلال. في صحيفة الفجر (الجزائر). بتاريخ: 2015/09/09.
27. فلوس ياسين: التدخل في ليبيا بين المشروعية والعدوان. اشراف أبوبكر عبد القادر. مذكرة ماستر. الجزائر: كلية الحقوق. جامعة يوسف بن خدة -1-. السنة الجامعية 2017/2016.
28. كريستو فرس شينديس وجيفري مارتيني: ليبيا بعد القذافي عبرت ادعيات للمستقبل. واشنطن :مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND الأمن القومي.. 2014.

29. لوهاب حدر باش: تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري. مجلة أبحاث قانونية وسياسية. جيجل (الجزائر): جامعة محمد صديق بن يحيى.. العدد الرابع. نوفمبر 2017.
30. المختار قريشي: دور السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الازمة السورية - 2014/2011. مذكرة ماستر. اشراف محمد بوضياف. المسيلة (الجزائر): كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد بوضياف. الموسم الجامعي 2015/2014.
31. مسارات: نشرة شهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر تعنا بقراءة وتحليل أهم الاحداث السياسية في العالم الاسلامي. المملكة العربية السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.. عدد ماي 2013.
32. معين عبد العزيز محمد أبو شريعة: التدخل الايراني في الازمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية 2017/2011. اشراف اسامة محمد أبو نخل. مذكرة ماجستير. غزة: كلية الاداب والعلوم الانسانية. جامعة الازهر. الموسم الجامعي 2017/2016.
33. مهدية فضيل: التنظيم الدولي للنزاعات المسلحة الداخلية. اشراف بن مرزوق عبد القادر. مذكرة ماجستير. تلمسان. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة ابي بكر بلقايد.. 2013-2014.
34. نبيل ناصر وآخرون: الازمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية. دمشق: المركز السوري للبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة. دمشق. 2013.
35. نور الهدى دحدوح: السياسة الخارجية الايرانية والسعودية تجاه الازمة السورية. مذكرة ماستر. اشراف سامية الربيعي. أم البواقي. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي. ب ت.
36. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي: حدود التدخل العسكري في سورية وآفاقه. الدوحة (قطر): سلسلة تقدير موقف. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2015.
37. وحدة تحليل السياسات: التدخل الروسي في سورية وتحدياته أمريكيا. الدوحة (قطر): سلسلة تقدير موقف. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أكتوبر 2005.
38. وحدة تحليل السياسات: دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه. الدوحة (قطر): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أوت 2016.
39. وليد التليلي: "التدخل الخارجي يعرقل وساطات تونس في ليبيا". لندن: صحيفة العربي الجديد. بتاريخ: 2014/09/09.
40. ويل تودمان: سياسات دول الخليج في سورية. ترجمة محمد شهادين. الدوحة (قطر): مركز حرمون للدراسات المعاصرة. نوفمبر 2016.
41. يوسف فخر الدين وآخرون: سوريا عصر امراء الحرب وعودة الحمایات والوصایات (1) المليشيا الشيعية. دراسات ميدانية في اثر الصراع في سوريا على المجتمع. تركيا: مركز الدراسات الجمهورية الديمقراطية. ا. تموز/يوليو. 2015.
8. هوامش:
1. ف ر: مفهوم الدولة الوطنية وعواقب الاستقلال. في صحيفة الفجر (الجزائر). بتاريخ: 2015/09/09.
2. راجع مادة التدخل العسكري الانساني: دراسة في المنطلقات والابعاد النظرية. خيرة بن عبد العزيز وهشام عبد الكريم. على موقع ASPJ. متاح على الرابط: [WWW.ASPJ.CERSIT.DZ](http://WWW.ASPJ.CERSIT.DZ) تاريخ الزيارة: 2020/03/01. على الساعة: 10:00.

3. تويقر يمينة: انعكاس التدخل العسكري على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا. اشراف العسل نور الدين. مذكرة ماستر تخصص علاقات دولية واستراتيجية. . بسكرة. (الجزائر): كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر. ص:08.
4. مسارات: نشرة شهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر تعنا بقراءة وتحليل أهم الاحداث السياسية في العالم الاسلامي. المملكة العربية السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.. عدد ماي 2013. ص:06.
5. مسارات: نشرة شهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر. المرجع السابق. ص:07.
6. المرجع نفسه. ص:08.
7. شيماء أبو بكر: "دراسة في القانون الدولي. شرعية التدخل العسكريلقوى التحالف العربي في اليمن". الامارات العربية المتحدة: صحيفة الخليج. في 2015/11/27.
8. راجع: ميثاق منظمة الأمم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية.
9. راجع مادة: "مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الدول في إطار القانون الدولي الانساني". اعداد: صحي محمد أمين. على موقع: المركز الديمقراطي العربي. متاح على الرابط. <http://damocratic.DE/P=38854> تاريخ الدخول: 02 مارس 2020. على الساعة 11:00
10. ايمان شمامي: التدخل الدولي الانساني وتسوية النزاعات الداخلية. اشراف عبد الرزاق غراف. كلية الحقوق والعلوم السياسية. أم البواقي. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.. الموسم الجامعي. 2016-2017. ص:19.
11. المرجع نفسه. ص:20.
12. مهدية فضيل: التنظيم الدولي للنزاعات المسلحة الداخلية. اشراف بن مرزوق عبد القادر. مذكرة ماجستير. تلمسان. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة ابي بكر بلقايد.. 2013-2014. ص:12.
13. - محمد فراج وجنيدي خوليفة: دور المبعوثين الدوليين للأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية. اشراف مكاوي نور الدين. (العراق افودجا بعد 2003). مذكرة ماستر. الجلفة. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الجلفة. الموسم الجامعي 2016-2017. ص:07.
14. أحمد سعيد نوفل وآخرون، الازمة الليبية إلى أين؟ فريق الازمات العربي. الأردن: مركز دراسات الشرق الاوسط.. العدد الثالث عشر. آذار/ مارس 2017. ص:08.
15. رمزي سلامة: رياح التغيير في العالم العربي (2010/2012) الثورة الليبية. دولة الكويت: مجلس الأمة. ادارة الدراسات والبحوث قسم شؤون الباحثين. أكتوبر 2012. ص: 10.
16. بدرو مرزوق وبوزيان أمين: التدخل العسكري لحماية حقوق الانسان ليبيا نموذجاً: مذكرة ماستر اشراف خنفوسي عبد العزيز. سعيدة. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مولاي الطاهر.. الموسم الجامعي 2016/2017. ص:32.
17. نبيل ناصر وآخرون: الازمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية. دمشق: المركز السوري للبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة. دمشق. 2013. ص:13.

18. سهام فتحي سليمان أبو مصطفى: الازمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية 2013/2011. مذكرة ماجستير اشرف ناجي صادق شرار. غزة: جامعة الازهر (غزة). الموسم الجامعي 2014/2015. ص: 37.
19. نور الهدى دحدوح: السياسة الخارجية الايرانية والسعودية تجاه الازمة السورية. مذكرة ماستر. اشرف سامية الربيعي. أم البواقي. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي. ب ت. ص: 24.
20. سهام فتحي سليمان أبو مصطفى: المرجع السابق. ص: 24.
21. لوهاب حدر باش: تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري. مجلة أبحاث قانونية وسياسية. جيجل (الجزائر): جامعة محمد صديق بن يحيى.. العدد الرابع. نوفمبر 2017. ص: 123.
22. لوهاب حدر باش: المرجع نفسه. ص: 10.
23. كريستو فرس شيديس وجيفريمارتيني: ليبيا بعد القذافي عبر و تداعيات للمستقبل. واشنطن: مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND الأمن القومي.. 2014. ص: 10.
24. المرجع نفسه.. 10.
25. بول سالم وأماندا كادليك: تحديات العملية الانتقالية في ليبيا. بيروت: مركز كارنيجي للشرق الاوسط.. حزيران/يونيو 2012. ص: 01.
26. حسن طارق: الدولة الوطنية بعد الثورات جدل الايديولوجيا والهوية من تطابق الدولة والامة إلى دولة المواطنين. الدوحة (قطر): مجلة سياسات عربية. المركز العربي للبحاث ودراسة سياسات.. العدد 9. تموز/يوليو. 2014. ص: 82.
27. فلوس ياسين: التدخل في ليبيا بين المشروعية والعدوان. اشرف أبوبكر عبد القادر. مذكرة ماستر. الجزائر: كلية الحقوق. جامعة يوسف بن خدة - 1. السنة الجامعية 2016/2017. ص: 124.
28. المرجع نفسه. ص: 148.
29. راجع مادة: نفوذ الدب الروسي يثير القوى العربية. على موقع: بوابة افريقيا الاخبارية. متاح على الرابط <http://www.afriqatenewes.net/article/> العربية/القوى/يثير/الروسي/الدب/نفوذ/. تاريخ الزيارة: 15 ماي 2020. على الساعة 14:30
30. راجع مقال: التدخل التركي في المستقبل السياسي الليبي لا ينتهي". لندن: صحيفة العرب. بتاريخ: 2020/02/09. السنة 41. العدد 11254. ص: 06.
31. تويقر يمينه: المرجع السابق. ص: 95.
32. راجع مادة: مفتاح الحل في ليبيا قطر والامارات. على موقع البيت الخليجي. متاح على الرابط <http://gulfhhouse.org/poste/935/> تاريخ الزيارة: 15 ماي 2019. على الساعة 17:10
33. راجع مقال: "اربعة اسباب وراء تدخل مصر في ليبيا". القاهرة: صحيفة المصريون. بتاريخ 2017/01/13.
34. وليد التليلي: "التدخل الخارجي يعرقل وساطات تونس في ليبيا". لندن: صحيفة العربي الجديد. بتاريخ: 2014/09/09.

35. زردومي علاء الدين: التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي. اشراف لعجال اعجال محمد الأمين. مذكرة ماجستير. بسكرة (الجزائر): كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر. ص: 49.
36. المرجع نفسه. ص: 149.
37. راجع مقال عادل الطريفي: مسألة التدخل الاجنبي في سوريا على موقع نور سوريا. متاح على الرابط <https://surianoor/article/11449>. تاريخ الزيارة: 2020/05/16 على الساعة 21:20.
38. معين عبد العزيز محمد أبو شريعة: التدخل الايراني في الازمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية 2017/2011. اشراف اسامة محمد أبو نخل. مذكرة ماجستير. غزة: كلية الاداب والعلوم الانسانية. جامعة الازهر. الموسم الجامعي 2017/2016. ص: 29.
39. عاهد فراونة وسهيل ماضي: الدور الايراني في الربيع العربي (الثورة في سوريا نموذجاً). اشراف رياض الفيلة. مذكرة ماجستير. غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية. جامعة الازهر. الموسم الجامعي 2012/2011. ص: 18.
40. يوسف فخر الدين وآخرون: سوريا عصر امراء الحرب وعودة الحمائيات والوصايات (1) المليشيا الشيعية. دراسات ميدانية في اثر الصراع في سوريا على المجتمع. تركيا: مركز الدراسات الجمهورية الديمقراطية. ا. تموز/يوليو. 2015. ص: 07.
41. راجع مادة: الدور الصيني في الازمة السورية. على موقع الجزيرة نات. متاح على الرابط - <https://www.aljazeera.net.new2016/11/09> -الدور-الصيني-في-الازمة-السورية. تاريخ الزيارة 16 ماي 2020. على الساعة 16:13.
42. راجع مقال محمود رشدي: "التدخل الصيني في سوريا بين محاربة "داعش" واستكمال "الحرير". على موقع المرجع. متاح على الرابط <https://www.almarjie/paris-com/3164> تاريخ الزيارة: 17 ماي 2020. على الساعة 18:45.
43. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي: حدود التدخل العسكري في سورية وآفاقه. الدوحة(قطر): سلسلة تقدير موقف. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2015. ص: 02.
44. وحدة تحليل السياسات: التدخل الروسي في سورية وتحدياته أمريكيا. الدوحة(قطر): سلسلة تقدير موقف. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أكتوبر 2005. ص: 08.
45. المرجع نفسه. ص: 08.
46. ويل تودمان: سياسات دول الخليج في سورية. ترجمة محمد شهدين. الدوحة(قطر): مركز حرمون للدراسات المعاصرة. نوفمبر 2016. ص: 05.
47. المرجع نفسه. ص: 05.
48. وحدة تحليل السياسات: دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه. الدوحة(قطر): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أوت 2016. ص: 05.

49. المختار قريشي: دور السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الازمة السورية - 2014/2011. مذكرة ماستر. اشراف محمد بوضياف. المسيلة(الجزائر) : كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد بوضياف. الموسم الجامعي 2015/2014. ص:30.
50. راجع دراسة براء ميكائيل: موقف اوروبا من الازمة السورية غياب الفعالية وافتقاد التأثير على موقع مركز الجزيرة للدراسات. متاح على الرابط <https://www.studies.aljazzra.net/ar/reparts/2012/04.html> تاريخ الزيارة: 12 ماي 2019. على الساعة 22:11
51. عبد الله تركماني: نشأة الدولة السورية وتحولاتها. الدوحة (قطر): مركز حرمون للدراسات المعاصرة.. 25 فبراير 2016. ص:06.
52. أندرو بارا سيريتي وآخرون: منع اتهيار الدولة في سوريا. نيويورك: Rand corporation.. 2017. ص:10.
53. المرجع نفسه. ص:11.